

لية العالمية وأثرها في الأداء الاقتصادي لتركيا للفترة من 1980 - 2010
**The global financial crisis and its impact on economic performance for
the period of 1980-2010**

د. رباح جميل الخطيب

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل

العديد من الأزمات والكوارث، وعدت الأزمة المالية من أكثر الأزمات تكراراً في اقتصاديات الدول وخصوصاً الدول الغربية، وقد اختلفت أشكالها وأسبابها وتأثيراتها وكان آخرها الأزمة المالية العالمية الأمريكية، وإذ أن هناك تشابك وتداخل وتكامل في العلاقات الاقتصادية فأن الأزمة المالية لها تداعيات وآثار على كل اقتصاديات المالية العالمية، ذا تأثير

الوصفي التحليلي لتبيان اثر المالية العالمية
محورين أساسيين، الإطار النظري والمفاهيمي للأزمة المالية العالمية
الوصفي التحليلي لأثر الأزمة المالية العالمية في أداء الاقتصاد التركي، العالمية
الاستنتاجات التي توصل إليها الب أن الأزمات المالية العالمية فترة ثمانينات القرن الماضي لم يكن لها تأثير يذكر في الأداء الاقتصادي لتركيا، أما فترة التسعينات وبعد الألفية الثانية فكان التأثير في الأداء الاقتصادي محصوراً في الأزمات المالية العالمية، فضلاً عن المؤثرات الداخلية والإقليمية المقترحات من أهمها، تركيز القروض والائتمان وتوجيهها نحو القطاع الاقتصادي الحقيقي في تركيا.
الكلمات المفتاحية:

الأزمة المالية، الأداء الاقتصادي، الاقتصاد التركي، التحرير المالي، المؤثرات الداخلية والإقليمية.

Abstract

World has known many crises and disasters, and promised financial crisis of more crises repeatedly in the economies of the countries, especially Western countries, have varied forms, causes and effects and the most recent global financial crisis, the U.S., and that there is a tangle and overlap and integration in economic relations, the financial crisis has repercussions and implications for all economies of the countries and communities and to varying degrees, and based on what progress I suppose the research that the global financial crisis, The negative impact on the performance of the Turkish economy, and was based on research into the descriptive analytical approach to illustrate the impact of the global financial crisis in the performance of the Turkish economy, and ensures Find two main axes, taking the first frame theoretical and conceptual global financial crisis and focused the second frame analytical descriptive of the impact of the global financial crisis in the performance of the Turkish economy, but the most important conclusions of the research, the global financial crisis period of the eighties of the last century did not have a significant impact on the economic performance of Turkey, while the nineties and after the second millennium was in effect confined to the economic performance of the global financial crisis, as well as domestic and regional effects, as research found some of the most important proposals, loans and credit concentration and directed towards the real economic sector in Turkey.

Keyword:

The financial crisis, Economic performance, Turkish economy, Financial liberalization, Effects in internal and regional

منذ القرن السابع عشر وليومنا هذا شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات المالية المتلاحقة، ومع تعاظم ظاهرة التدويل المطرد، تولدت عوامل ضاغطة في اتجاه عمليات التحرير المالي، وهذا ما قد يكون سبب لمخاوف من زيادة حدة الأزمات المالية في اقتصادات الدول الصناعية الكبرى، وبالتالي انعكاساتها على اقتصادات الدول الأخرى المرتبطة بها اقتصادياً، إذ عرف العالم أشكال من الأزمات والكوارث ولكن الأزمة المالية تعد من أكثر الأزمات تكراراً في اقتصاديات الدول وعلى وجه الخصوص اقتصادات الدول الغربية، وبالتالي هناك تشابك وتداخل وتكامل في العلاقات الاقتصادية مما يعكس أثار الأزمة المالية على أداء اقتصادات الدول

تتلخص مشكلة البحث بأن معظم الدول النامية ومنها تركيا المرتبطة اقتصادياً بالدول الصناعية، وفي ظل الية المتتابعة، يتأثر أداء اقتصاداتها

يهدف البحث إلى دراسة اثر الأزمة المالية العالمية في أداء الاقتصاد التركي للمدة 1980 - 2010 .
فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الأزمة المالية العالمية، ذا تأثير سلبي في أداء

يستند البحث إلى منهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن استخدام التحليل الإحصائي الكمي، لتبيان اثر المالية العالمية إذ ي محورين أساسيين، يتناول النظري والمفاهيم للأزمة المالية العالمية يركز الوصفي التحليلي لأثر الأزمة المالية العالمية أما أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث أن الأزمات المالية العالمية فترة ثمانينات القرن الماضي لم يكن لها تأثير يذكر في الأداء الاقتصادي لتركيا لأسباب موجبة ذكرت في متن البحث ، أما فترة التسعينات وبعد الألفية الثانية فكان التأثير في الأداء الاقتصادي محصوراً في الأزمات المالية العالمية، فضلاً عن المؤثرات الداخلية والإقليمية.

في حين توصل البحث إلى بعض المقترحات من أهمها، تركيز القروض والائتمان وتوجيهها نحو القطاع الاقتصادي الحقيقي في تركيا.

1. الإطار النظري والمفاهيمي للأزمة المالية العالمية :

1.1 مفهوم الأزمة المالية وخصائصها ومراحلها:

اختلفت الأدبيات الاقتصادية في إعطاء مفهوم محدد للأزمة المالية، كما أن هناك العديد من الخصائص والمراحل التي تعبر عن الأزمة المالية والتي يمكن التعبير عنها وإعطاء إطار مفاهيمي لها.

1.1.1 مفهوم الأزمة المالية

هناك إسهامات فكرية مختلفة حاولت تحديد ماهية الأزمة المالية، ولكن في المعنى الحقيقي لا يوجد مفهوم محدد للأزمة المالية.

ني، الشدة والقحط، ويقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق، أي إصابته أزمة والأزمة الضيق والشدة، سواء أكانت أزمة سياسية أو أزمة مالية.....الخ.

أما المعنى الاصطلاحي لمفهوم الأزمة بصفة عامة تعرف بأنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية أو جميعها، وبصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنها عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة اتخاذ القرار إلى ضرورة التدخل السريع لنجدها وإعادة التوازن للمنظومة الاجتماعية. (النجار، 2000، 18)

ويختلف مفهوم الأزمة بعدد من المفاهيم مثل (الكارثة، المشكلة، الصراع، النزاع) نظراً للتقارب الشديد، إذ تشترك جميعها في صفة أساسية وهي الحاجة إلى المواجهة والإدارة الكفوءة، ومن الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة، بأنها ظاهرة تُعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحوادث مضاربات نقدية كبيرة ومقاربه وبطالة دائمة، وعليه تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي برمته.

كما يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها عبارة عن موقف تتعرض له دولة ما، وصانع القرار يستشعر فيها بدرجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدولة، وتكون ملامح التهديد المفاجأة وعدم التوقع من قبل صاحب القرار وضيق الوقت المتاح للتفكير فيه واتخاذ القرار المناسب بذلك. (عبد العظيم، 2008، 5)

فيها بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلباً في تدهور العملة المحلية وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية. (الحسني، 1991، 200)

ويمكن تعريفها على أنها التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية وعلى حجم إصدار الأسهم والسندات وإجمالي القروض والودائع المصرفية وسعر الصرف المحلي، كما تعبر عن انهيار شامل (67 2008).

وبهذا نجد أن الأزمة المالية تتجسد في اضطراب حاد وغير متوقع في بعض التوازنات الاقتصادية، ويتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الاقتصادية وعندها تتفاقم الأزمة وتصبح أزمة اقتصادية بكل معنى الكلمة، وقد اتخذت الأزمة المالية الشكل المالي كون أن أي علاقة اقتصادية تؤدي إلى علاقة مالية، وعليه يمكن أن نخلص إلى أن الأزمة المالية ترتبط بالدورات الاقتصادية، والتي بدورها ترتبط بحدوث معين وبقوة بحيث إذا ما حصل انهيار حاد وعنيف تأثر النظام المالي والاقتصادي، ومن ثم وقوع الأزمة المالية والاقتصادية،

تقديم القروض دون التأكد من قبل البنوك التجارية من الملائمة المالية و القدرة على السداد للمقترض الذي يؤدي إلى انخفاض حجم السيولة المصرفية وانخفاض قدرة البنوك التجارية على تلبية سحبوات المودعين، فضلاً عن حدوث انهيار مفاجئ في أسعار الأصول نتيجة السحوبات او بيع وشراء كميات ضخمة من نوع معين من الأصول المالية أو المادية بأسعار تفوق أسعارها الحقيقية.

وتبرز الخصائص الأساسية للآزمة المالية بالنقاط الآتية:(عبود، 2011، 29)

- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
-
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة.
- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.

1.1.2 خصائص الأزمة المالية

هناك العديد من الخصائص للآزمة المالية يمكن حصرها بما يلي:(سليم، 1998، 358)

- 1- :
إذ أن عنصر المفاجئة وعدم التأكد هو من العناصر الجوهرية لآزمات المالية التي تهدد المصالح الأساسية، وعلية تنسم القرارات الاقتصادية بعدم الرشادة وينقصها التخطيط الكافي المبني على أسس موضوعية وقواعد علمية واتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بمواجهتها.

2- التهديد للمصالح الأساسية للدولة:

يرتبط عنصر المفاجئة بشكل كبير بالمصالح الأساسية للدولة سواء منها المالية والاقتصادية، ويقدر قيمة هذا التهديد تكون خطورة الأزمة المالية، إذ يؤدي بصانع القرار الى عدم الرشادة في إصدار القرارات، فضلاً عن الصعوبة التي يواجهها في الاختيار ما بين البدائل المتاحة للخروج من هذه الأزمة.

3- ضرورة التدخل السريع من مصدر القرار:

إن المدى الزمني التي تستغرقه الأزمة يشكل احد عناصر حدثها، إذ تشتت خطورتها كلما قصر العمر الزمني لها، إذ أن مصدر القرار عندما يشعر بضيق الوقت لحماية المصالح الاقتصادية والمالية عن طريق دراسة الاختيار الملائم من بين البدائل المتاحة، مما يدفع بها إلى إطالة وقت الأزمة حتى يكون بمقدوره اتخاذ القرار الرشيد.

1.1.3 مراحل الأزمة المالية

مرت الأزمة المالية بمراحل عديدة يمكن حصرها بما يلي: (عبود، 2008، 35-33)

- مرحلة ميلاد الأزمة:

هذه المرحلة تعبر عن إحساس مبهم وقلق بوجود شيء ينذر بخطر، وهذا يتأتى من لمتخذ القرار في التعامل مع الأزمة واتخاذ الوسائل المناسبة لذلك، عن طريق دراسة بوادر هذه الأزمة بشكل معمق

تعني هذه المرحلة تعاضم الإحساس بالأزمة، إذ لا يمكن إنكارها من قبل متخذ القرار سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، وينبغي عليه استقطاب المصادر المحفزة للأزمة أو تحييدها وعدم السماح بتطورها واستفحالها، وتكوين تعارض في المصالح والأهداف بين الأشخاص المحركين لها.

- :

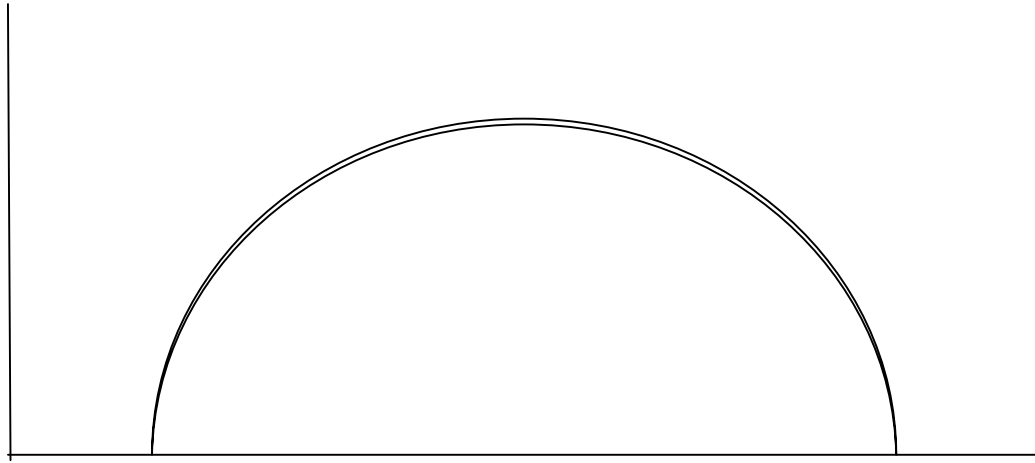
تدل هذه المرحلة على شدة وقوة وعنق الأزمة، إذ يصبح السيطرة عليها من الصعوبة بمكان، وهذا نتيجة في الغالب لعدم الشعور بالمسؤولية والتخلف والاستبداد بالرأي لمتخذ القرار، وعليه الأخذ بالتفكير ملياً والبحث عن من يتحمل النتا

- :

وهذه المرحلة تدل على بداية تلاشي الأزمة وانتهائها بسبب القرارات الصائبة والسريعة لمواجهة قوى الدفع لها ومحاولة حصرها، فضلاً عن عدم غياب اليقظة والحذر من تجدد الأزمة مرة ثانية بقوة دفع جديدة، عن طريق إجراء التغيير

والشكل الآتي يوضح المراحل الخاصة بدورة حياة الأزمة.

حدة الأزمة



1

دورة حياة الأزمة

وهناك العديد من الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمات المالية، ففي دراسة دولية معمقة شملت (102) أزمة مالية لعشرين دولة، وباستخدام مؤشر مزدوج يتكون من درجة انخفاض قيمة العملة المحلية ونسبة الخسارة في الاحتياطات، توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أكثر بلدان العينة عرضة للأزمات تلك التي شهدت أسواقها المالية تحريراً، سواء أكانت أزمات مصرفية أو أزمة عملات مع المشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات (201 1999).

1. 2 أسباب وأشكال الأزمات المالية

1. 2. 1 أسباب الأزمات المالية

- يمكن حصر أسباب الأزمات المالية بما يلي: (النجار، 1998، 27)
- متغيرات خارجية، كالكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والحروب التجارية.
 - متغيرات داخلية، تتعلق بالبلد ذاته، مثل معدل التضخم والذي يؤثر في أسواق السندات، متغير أسعار
 - متغيرات تكنولوجية، تتعلق بالمنتجات والمخترعات الجديدة وهياكل محفظة الاستثمار والتغيرات الحاصلة
 - الإشاعات والمعلومات غير الحقيقية.
 - المضاربة غير المحسوبة.
 - التغيرات الحاصلة في شروط التبادل الدولي، عن طريق عدم إيفاء زبائن البنوك بالتزاماتهم (خدمة الدين)، مما يؤدي لاضطراب المشتغلين بنشاطات التصدير والاستيراد.
 - الاستقرار السياسي والنزاعات الأهلية.
- ويمكن إضافة أسباب رئيسية أخرى للأزمات المالية وهي: (النجار، 1998، 54-57)
- فلسفة النظام الرأسمالي القائم على فكرة ان قوى السوق قادرة على تصحيح ما تواجهه من عقبات.

لإدارية للمؤسسات المالية.

- غياب الشفافية لمعايير المحاسبة الدولية.

1. 2. 2 أشكال الأزمات المالية

هناك العديد من الأدبيات الاقتصادية قسمت أشكال الأزمات وفق معايير معينة يمكن حصرها بما يلي بشكل مختصر وكما يلي: (بطرس، 2009، 25)

أولاً: معيار مضمون الأزمات:

- أزمة سياسية.
- أزمة اقتصادية.
- أزمة مالية.
- أزمة بيئية.
- أزمة أمنية.
- أزمة اجتماعية.

ثانياً: معيار نطاق الأزمة وتتضمن:

- أزمة إقليمية.
- أزمة وطنية.
- أزمة محلية.
- أزمة مؤسسية.

ثالثاً: معيار مدى الأزمة وتتضمن:

- الأزمات الفورية الطارئة.
- الأزمات التصاعدية.

يما يخص الأزمات المالية فهناك أشكال عديدة يمكن إدراجها وكما يلي:

أولاً : الأزمة المصرفية:

يقدم الزبائن لسبب ما على طلب سحب ودائعه بشكل كبير ومفاجئ، إذ من المعروف أن أي مصرف يحتفظ بطاقة استيعابية بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي والنسبة الأكبر يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه، وعليه لا يستطيع المصرف الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وهكذا سوف تظهر أزمة تسمى أزمة سيولة لدى ذلك البنك، وعندما تمتد الأزمة إلى مصارف أخرى عرفت تلك الأزمة بالأزمة المصرفية.

وعلى العكس من ذلك حين تتوافر الو

عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة تدعى أزمة الائتمان. (اجيستن وآخرون، 2004، 31)

ثانياً : أزمة النقد الأجنبي:

أ إلى تخفيض قيمتها

وحصول هبوط حاد فيها، أو تزعم البنك المركزي على الدفاع عن العملة المحلية وذلك ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة مما يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، فضلاً عن تأثيرها على ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السلطات النقدية قرار يخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة تؤدي لانهايار سعر صرف تلك الدولة، وهذا ما حدث بالذات في الأزمة المالية شرق آسيا عام 1997، إذ أن قرار السلطة النقدية بتعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية يبدو قراراً طوعياً وضرورياً في آن واحد وذلك في حالات عديدة منها وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية، وقد تؤثر بعض هذه الأزمات بشكل محدد على القطاع غير المالي، في حين يؤثر البعض الآخر وبشكل أساسي في تباطؤ النمو الاقتصادي وحوث الانكماش وقد يوصلنا

:

تحدث هذه الأزمات نتيجة ارتفاع أسعار الأصول بشكل يتجاوز قيمته الحقيقية، ويكون الإقبال على شراء هذه الأصول هو العائد المتأتي عن ارتفاع سعره، وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، وعندما يكون هناك قوياً لبيع تلك الأصول لسبب معين، نلاحظ في النتيجة انهيار أسعار هذه الأصول وسيادة حالات الذعر

وبعد هذا الإيضاح نستخلص أن هناك العديد من الخصائص المشتركة لأنواع الأزمات المالية، منها عنصر المفاجأة والتعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها التي تستحوذ على جل اهتمام المؤسسات والجمهور، كما أن مصدر الأزمة المالية يمثل نقطة تحول أساسية وصدمة ودرجة عالية من اللايقين، نتيجة الافتقار للمعلومات في أحداث متشابكة في المستقبل إن لم يتم تدارك الموقف، إذ أن مواجهة الأزمة واجب مصيري كونها تمثل تهديداً لمعيشة الأفراد وممتلكاتهم ومقومات بيئتهم، عن طريق التحكم بدرجة عالية في الطاقات والإمكانيات وحسن التوظيف في إطار مناخ تنظيمي بعيداً ع

تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة في ظل الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين

3.1 مؤشرات الأزمة المالية العالمية مع نبذة تاريخية

1.3.1 مؤشرات الأزمة المالية العالمية

ويمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية التعرض لازمات مالية إلى ثلاث مؤشرات وكما يلي: (

جميل، 2003 283)

أولاً: مؤشرات المشاكل المالية:-

- الديون الخارجية / إجمالي الدخل القومي

/

ثانياً: مؤشرا :-

- التحرير المالي.

- حجم القروض الأجنبية قصيرة الأجل للجهاز المصرفي.

- نوعية الموجودات المصرفية .

ثالثاً: المتغيرات الخارجية:-

- سعر الصرف الحقيقي.

- التباين بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية.

- هيكل تدفق الأموال الأجنبية للداخل.

وقد شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات المالية، ويمكن عرض أهمها من

حيث أسبابها ومجالها ومدياتها. (wikipedia 2009 5)

إذ شهد العالم أزمة مالية عام 1637 في سوق السندات لأجل في أوروبا، حيث انخفضت الأسعار فجأة

مسببة إفلاس المضاربين، وهي تعد أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضد .

كما شهد العالم الأزمة المالية الثانية عام 1720، إذ تعرضت أسواق الأسهم في فرنسا وبريطانيا إلى انهيار،

1797، تعرض بنك انكلترا لازمة نقدية عن طريق تعرضه لانحصار في الاحتياطي، ويقرر تعليق

التخليص نقداً مما خلق الذعر بين الأفراد والشركات، وف 1810 تعرض نظام الائتمان في بريطانيا إلى

سقوط بعد حصار نابليون لانكلترا، ولم يهيئ لها الإمكانية لتحصيل حقوقها على شركات جنوب، مما سبب أزمة سيولة نقدية.

1819 تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأول أزمة مالية نتيجة تسديد نفقات حرب 1812 وسياسة النقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي.

1825 تعرضت أسواق الأسهم في أمريكا اللاتينية إلى انخفاض شديد في بورصة لندن، فأفلست 3300

وشهدت انكلترا انهياراً آخر للبورصة، بعد قرار الرئيس الأمريكي اندرو جاكسو 1836 اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة، وهو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا، كما تعرضت سوق الأسهم في بورصتي فيينا والنمسا عام 1873 بدأ ما يسمى بفترة الكساد العظيم للاقتصاد العالمي، بسبب لم يقابلها سوى ضمانات متدنية، فضلاً عن أنها لم تكن مغطاة بإنتاج اقتصادي حقيقي مما سبب انهيار كلي انتشر في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولامتداد لما سبق فقد تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمة اقتصادية عالمية عام 1929 كما شهد البنك الألماني هير 1974 انهيار بسبب التفاوت في توقيتتي ألمانيا والولايات المتحدة، وهو ما عُرف لأول مرة بمفهوم الخطر النظامي. 1979 شهد البنك الفدرالي الأمريكي ارتفاعاً لأسعار الفائدة بشكل تدريجي وكل يوم تقريباً وحسب عد سياسة نقدية أثبتت

كما شهدت البنوك المكسيكية أزمة ديون عام 1982، نتيجة رد فعل لأحداث 1973 وتراكم ديون الدول النامية، فضلاً عن عدم استخدام القروض في الاستثمار وإنما في تغطية العجز في موازين أزمة البترول الثانية عام 1978، إذ أُجبرت هذه الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير، مما أثقل كاهلها.

في حين شهد بنك نيويورك عام 1985 توقف نظام التشغيل فيه لمدة 28 لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية، وقد استدعى التدخل السريع للبنك المركزي ب 20 مليار دولار وهذه تعد سابقة خطيرة وتاريخية.

1987 شهد سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية خطر نظامي، نتيجة انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف كما ارتفعت أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل ومع ذلك 400 نقطة حصل الانهيار مسجلاً أكبر انهيار تاريخي في يوم واحد في بورصة الأسهم وانتهت بتدخل البنك المركزي الأمريكي.

1990 مع بداية حرب الخليج الثانية، وفي عام 1994 أسعار الفائدة خطر نظامي تزامناً مع ارتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي، شكل ضمانات وهمية شجعت الاستدانة الأجنبية مما سبب عجزاً في ميزان المدفوعات واستدعى التدخل الأمريكي العاجل لكونه اقرب جيران المكسيك.

ت بنوك تايلاند ودول شرق آسيا أزمة اقتصادية عام 1997 و1998 خطر نظامي في روسيا ودول الاتحاد السوفيتي آنذاك وتعد أطول أزمة مالية هددت النظام العالمي.

2000 شهدت المؤسسات الاقتصادية العالمية على البيع عن طريق الانترنت

اللوجستية والتوزيع بنظر الاعتبار، وفي أعقاب أحداث سبتمبر 2001 تم تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية، فضلاً عن تضرر شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة وتم تدخل البنك المركزي الأوروبي، إذ قدم أكثر 130 مليار يورو للبنوك الأوروبية لتفادي الانهيار.

أما آخر أزمة مالية مر بها العالم سنة 2007 في سوق العقار والأسهم والبنوك، إذ عدت هذه الأزمة من أسوأ الأزمات التي مرت منذ زمن الكساد العظيم عام 1929، حيث بدأت الأزمة بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم، لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية واغلب الدول النامية والتي يرتبط اقتصادها مباشرةً بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2008 19 .

والسؤال المطروح، كيف يمكن تجنب أزمة مالية عالمية، والإجابة على هكذا سؤال يكون من الصعوبة بمكان ولكن بإمكاننا الإجابة عن طريق المحاور الآتية:

- محاولة تفعيل السياسات المصرفية بشدة وحزم متلازمين في مجارة إدارة السيولة والعائد ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.
 - الاستدامة في ضخ السيولة في جميع مفاصل الاقتصاد لمحاولة دعم أساسيات القاعدة الإنتاجية.
 - بصورة عامة ينبغي تشديد البنك المركزي على العمل المصرفي وعلى وجه الخصوص في ضخ الائتمان.
 - محاسبة المسؤولين عن الأزمة في الجهاز المصرفي.
 - وقف جميع المضاربات في مجال الأسواق المالية.
- ولضمان نجاح إدارة الأزمات المالية حال حدوث أزمة مالية، ينبغي اتخاذ إجراءات الحيطة والحذر لكافة الاحتمالات وبالوقت المناسب، فعلى المستوى العالمي الحل المقترح الوحيد هو التخفيف من حدة الطلب العالمي ات، ثم العمل تدريجياً على تحريك
- أما على مستوى كل دولة فأن عليها أن تقوم بجهود وإنقاذ المؤسسات المالية والشركات من الإفلاس إن أمكن ذلك، وشراء أسهم هذه الشركات جزئياً ومحاولة دعمها مالياً، غير أن اغلب الدول النامية من عدم وجود فوائض لديها للقيام بضخها، فضلاً عن معاناتها في ضعف الجهاز الإ
- كما ينبغي على كل دولة ان تحاول تحريك الطلب الداخلي عن طريق زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية أو زيادة المرتبات أو تخفيض
- للإزمات المالية، دعم الصادرات الخارجية
- (15 2005) .

2. الإطار الوصفي والتحليلي لأثر الأزمة لية العالمية في الأداء الاقتصادي لتركيا للفترة 1980 - 2010

اتبعت الحكومة التركية في الفترة ما بين 1945 إلى بداية الثمانينات سياسة اقتصادية تركز على الاقتصاد الداخلي، وحاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية، إذ تعرقلت حركة الصادرات في هذه الفترة بفعل البيروقراطية والفساد المنتشر، كما انخفضت الإيرادات المالية الحكومية اللازمة لتحسين الصناعة وتحديثها واستيراد البضائع والمواد الخام اللازمة لها، أما الجزء الأكبر من القطاع العام التركي فكان غير منظم بشكل فعال، إذ تم الاستغلال من قبل الساسة لأغراض سياسية واجتماعية، مما زاد من نسبة التضخم والدين الخارجي الذي أدى إلى انخفاض قيمة العملة التركية، وأصبحت في بعض السنوات من المعتاد الحصول على نسب تضخم ذو خاننتين مئوية، كما ساعد الوضع السياسي الداخلي غير المستقر والمشاكل العسكرية في المناطق الكردية لزيادة مصاريف الدولة وتعجيز الاقتصاد، وفي الستينات ارتفعت نسبة الأتراك العاملين في الخارج بشكل كبير، حتى أصبحوا في منتصف السبعينات يشكلون بضعة ملايين، وساهموا في تنمية الاقتصاد التركي بشكل غير مباشر عن طريق تحويلاتهم، ورغم كل تلك الأزمات، التركي مستقر ويمكن وصفه بشكل عام بأنه مرتفع، إذ بلغت على سبيل المثال نسبة 7% في الخمسينات، 14% في السبعينات، ومع تهيئة الحكم العسكري للبلاد عام 1982 دخلت تركيا مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، ركزت فيها الدولة على الصادرات وأزلت القيود على الواردات وفتحت الباب للاستثمار الأجنبي، وقامت الحكومة في السنوات التالية بتشجيع خصخصة القطاع العام ودعمت

رئاسة تركيا، إذ تميزت فترة توليه للسلطة توجيه الاقتصاد التركي نحو مما أدى إلى تحسين علاقاته الدبلوماسية مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية، فبعد القطاع الزراعي من أكبر القطاعات الاقتصادية في تشغيل العمالة، إذ 40% من مجمل قوى العمل في البلاد، ولكنه ينتج ما نسبته حوالي 12% القومي، أما القطاع الصناعي فينتج ما يقارب 29,5%، وقطاع الخدمات ما يقارب 58,5% لتركيا، ويعمل في قطاع الصناعة 20,5% من مجمل عدد الأيدي العاملة.

1994 1999 2001 أزمات مالية حادة مما أدى إلى انهيار الليرة التركية أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير. ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة في انهيار الحكومات عدة مرات، بعد ذلك تمت إصلاحات كبيرة عن طريق سلسلة من عمليات الخصخصة الكبرى، كما صاحب بدء المناقشات حول انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، نمو قوي ومستقر، فضلاً عن تغييرات هيكلية في قطاعات الصرافة، البيع بالتجزئة، والاتصالات ساهمت جميعها في ارتفاع الاستثمار الأجنبي ونمت ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة وزاد الأمل في دخول تركيا كعضو كامل بعد حصولها رسمياً على 1999. كما بدأ تطبيق تداول العملة الجديدة الليرة التركية الجديدة 1 يناير 2005، لكي تحل تدريجياً محل العملة القديمة (الليرة التركية) وتحسد الاقتصاد التركي خلالها تدريجياً، فبلغت 4172 دولار أمريكي 2004، كما بلغت القوة الشرائية موزعة على الفرد 7400

دولار أمريكي، كما بلغ الناتج القومي حوالي 200 مليار دولار أمريكي في 2004، و نسبة دين خارجي تبلغ 134 4 مليار دولار في عام 2002 %78 . (www.marefa.org) .
(3 2003)

2. 1 توصيف وتحليل اثر الأزمات المالية العالمية في الأداء الاقتصادي لتركيا

ولغرض وصف وتقدير اثر الأزمات المالية العالمية في الأداء الاقتصادي لتركيا 1980- 2010 اختيار متغيرات مالية تركية عديدة كمؤشرات عن الأزمة المالية العالمية وتشمل:

- أرصدة الدين الخارجي / إجمالي الدخل القومي.

في حين تم اختيار متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للأداء الاقتصادي لتركيا وكما موضح (1).

سجل متغير التدفق النقدي/ الناتج المحلي الإجمالي عام 1980 (18,03) وكان تأثير هذا المتغير على (-2,44)، وربما يعود إلى

الاضطراب السياسي والاقتصادي لتركيا في تلك الفترة، في حين ارتفع المتغير عام 1981 (22,48) 4,85 ولعل السبب في ذلك هو بداية نشوب حرب الخليج الأولى واستنف

الاقتصاد التركي، واستمر متغير التدفق النقدي / GDP بالارتفاع في السنوات اللاحقة بشكل بسيط مسجلاً 1985 (24,44) في حين ارتفع إلى (4,24) 1989 وانخفاض شديد

يج في الأداء الاقتصادي (0,29)

(1) اتجاهات تطور المتغيرات الاقتصادية المؤشرة لأثر الأزمة المالية العالمية في الأداء الاقتصادي لتركيا (1980-2010) بنسب مئوية

%	%	%	%	الدين / %	%	/ %	
2,44 -	8	10,15	20,22	28,27	110,17	18,03	1980
4,85	26,50	13,33	19,16	27,63	36,57	22,48	1981
3,56	45,00	13,44	17,24	31,24	30,83	25,59	1982
4,97	45,30	14,55	15,73	33,73	31,40	25,05	1983
6,71	51,40	15,63	12,94	36,94	48,37	25,13	1984
4,24	49,25	16,77	11,19	39,60	44,96	24,44	1985
7,01	40,58	16,08	10,11	44,59	34,61	27,89	1986
9,48	35,00	18,10	9,08	48,11	38,84	29,23	1987
2,32	49,08	19,11	8,39	46,40	73,66	27,90	1988
0,29	53,45	20,15	8,60	39,66	63,27	26,81	1989
9,26	47,50	45,13	8,00	33,35	60,31	23,74	1990
0,72	62,66	49,25	8,19	34,28	65,96	27,08	1991
5,03	68,74	63,91	8,50	36,14	70,07	27,81	1992
7,65	64,58	98,00	9,00	38,61	66,09	25,19	1993
4,66 -	87,79	73,40	8,60	51,99	106,26	31,60	1994
7,87	76,01	242,57	7,59	44,37	88,10	32,15	1995
7,37	80,74	145,02	6,59	44,71	80,34	36,58	1996
7,57	79,49	129,74	6,80	45,34	85,73	37,07	1997
2,30	80,10	144,52	6,90	85,73	84,64	28,83	1998
3,36 -	78,43	111,06	7,69	36,40	64,86	39,08	1999
6,77	47,15	196,52	6,50	41,33	54,91	34,50	2000
5,69 -	74,69	133,44	8,39	44,47	54,40	45,54	2001
6,16	50,49	174,25	10,39	59,12	44,96	39,92	2002
5,26	37,67	194,67	10,50	56,81	25,29	35,20	2003
9,36	24,25	176,89	10,80	47,94	10,58	34,59	2004
8,40	20,39	154,91	10,60	40,91	10,13	40,47	2005
6,89	21,64	140,53	10,19	35,94	10,51	42,30	2006
4,66	22,55	134,70	10,30	39,94	8,75	43,84	2007
0,65	22,91	118,52	11,00	40,37	10,44	48,56	2008
4,82 -	64,17	158,37	14,00	40,10	6,25	54,63	2009
9,15	15,26	162,71	11,89	45,84	8,56	56,12	2010

:

. World Development Indicators 2012-

في تلك الحقبة هي متغيرات إقليمية، مع العلم أن العالم مر بثلاث أزمات متعاقبة في فترة الثمانينات وكما تم ذكرها في 1991 ارتفع المتغير إلى (27,08%) في حين سجل الأداء الاقتصادي انخفاضاً شديداً بالتزامن مع ظهور أزمة المحروقات نتيجة حرب الخليج الثانية فبلغ (0,72%)، وسجل المتغير ارتفاعاً مايقارب (31,60%) انياً في الأداء الاقتصادي بحدود (-4,66%) مع حدوث الأزمة المكسيكية 1994، كما سجل الأداء الاقتصادي انخفاضا ملحوظا جراء الأزميتين الماليتين عامي 1997 1998 (2,30%) 1998 بالرغم من تسجيل المتغير نسبة قدرها (28,83%) المتغير ارتفاعاً مسجلاً (39,92%) 2002، بعد الإجراءات الإصلاحية للاقتصاد عام 2001 وأداء اقتصادي مرتفع قدره (6,16%)، ولعل السبب في هذا الارتفاع لمتغير التدفق النقدي هو نتيجة للتوسع الهائل للمشاريع الاقتصادية جراء الإصلاحات الاقتصادية عام 2001، كما سجل المتغير أعلى ارتفاع له بالتزامن مع الأزمة العالمية عام 2007 (48,56% - 54,63%) وانهماض حاد في الأداء الاقتصادي قدره (0,65% - 4,82%) على التوالي، وعليه هناك تأثير للآزمات المالية العالمية، فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية الداخلية والمتغيرات السياسية والعسكرية المحيطة في الأداء الاقتصادي لتركيا فترة تسعينات القرن الماضي وبداية الألفية الثانية.

أما متغير معدل التضخم فبدأ عام 1980 (110,17%) (2,44%-) وهذا يعكس الواقع الاقتصادي الضعيف لتركيا، وبدأ المتغير بالانخفاض بنسبة كبيرة إذ بلغ (36,57%) مع بداية حرب الخليج الأولى عام 1981 وأداء اقتصادي مرتفع قدره (4,85%)، في حين واصل المعدل ارتفاعه للسنوات اللاحقة، إذ سجل المتغير عام 1987 معدل قدره (38,84%) وأداء اقتصادي مرتفع قدره (9,48%)

اء حرب الخليج الأولى عام 1988 (2,32%) (73,66%)، وهذا يدل أن حرب الخليج الأولى كان لها الأثر الأكبر في الأداء الاقتصادي لتركيا، أما في عام 1991 ومع دخول أزمة المحروقات نتيجة حرب الخليج الثانية بلغ معدل التضخم (65,96%) منخفض قدره (0,72%) ، وواصل المتغير ارتفاعاً كبيراً عام 1994 (106,26%) الاقتصادي قدره (-4,66%) بالتزامن مع الأزمة المالية المكسيكية، لكن المتغير انخفض إلى (88,10%) اقتصادي مرتفع قدره (7,87%) 1995 ب يعود في ذلك إلى دخول مذكرة التفاهم العراقية مع الأمم المتحدة حيز التنفيذ بخصوص مايسمى النفط مقابل الغذاء وانعكاسات ذلك على الاقتصاد التركي، ولكن مع حصول الأزميتين الماليتين عامي 1997-1998 (84,64%) 1998 منخفض قدره (2,30%) في حين بلغ المتغير (54,45%) 2001 على التوالي وأداء اقتصادي متردي قدره (-5,69%)، وربما يعود السبب إلى الأزميتين الماليتين العالميتين عامي 2000 2001 (10,58%) الاقتصادية في بداية الألفية الثالثة انخفض معدل التضخم عام 2005 (8,40%)، في حين انخفض الأداء الاقتصادي عام 2008 (0,65%) جراء الأزمة المالية العالمية (9,15%) (8,56%) (10,44%) 2010 ، وعليه فأن متغير معدل التضخم تأثر بالآزمات المالية العالمية، فضلاً عن تأثره بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية ومتغيرات إقليمية.

أما متغير أرصدة الدين الخارجي/ إجمالي الدخل القومي بلغ (28,27%) 1980
ضعيف قدره (-2,44%) ، ومع دخول الأزمة المالية العالمية 1982 ارتفع المتغير إلى (31,24%)
1987 ارتفع المتغير إلى (48,11%) في حين الأداء (3,56%)
(9,48%)، بمعنى أن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر سلباً في الاقتصاد
التركي بالرغم من حدوث ثلاث أزمات مالية عالمية، بقدر تأثير الاقتصاد التركي إيجاباً بحرب الخليج الأولى، وما
أن انتهت حرب الخليج الأولى عام 1988 (2,32%) والعام الذي تلاه (0,29%).
1991 حدثت أزمة المحروقات نتيجة حرب الخليج الثانية واستمر المتغير بالارتفاع)
(34,28%) (0,72%)، وبالتزامن مع الأزمة المالية عام 1994 تأثر المتغير
(51,99%) والأداء الاقتصادي إلى ادني مستوياته (-4,66%) وهذا يدل مدى تأثير الأداء
الاقتصادي بالأزمات المالية في تلك الفترة، ومع حدوث الأزميتين العالميتين عامي 1997- 1998 ارتفع المتغير
إلى أعلى مستوياته عام 1998 (85,73%) (2,30%)
الأزميتين الماليتين العالميتين عامي 2000 2001 ارتفع المتغير إلى (41,33% 44,47%)
(6,77% - 5,69%) على التوالي، أما تأثير الأزمة العالمية عام 2007
2008 المتغير إلى (40,37%) والعام الذي يليه إلى (-)
(4,82%) 2010 بالرغم من ارتفاع المتغير إلى
(45,84%) وهذا يدل على تجاوز الاقتصاد التركي لهذه الأزمة.
أما معدل البطالة فشكل معدل قدره (20,22% 19,16%)، مقابل أداء اقتصادي قدره (-2,44%)
(4,85%) 1981-1980 على التوالي، إذ بدأ معدل البطالة بالانحسار تدريجياً والأداء الاقتصادي
نشوب حرب الخليج الأولى، واستمر انخفاض المتغير للسنوات اللاحقة
1987 (9,08%) (9,48%)، في حين انخفض الأداء الاقتصادي عموماً إلى (2,32%)
(0,29%) ومعدل بطالة قدره (8,39% 8,60%) 1988-1989 على التوالي، وهذا يدل أن التأثير
السلبى جراء انتهاء حرب الخليج الأولى في الأداء الاقتصادي التركي كان، ومع دخول حرب الخليج الثانية وأزمة
1991 (0,72%) مع بقاء معدل البطالة على مستواه بحدود
(8,19%)، كما تأثر الأداء الاقتصادي بالأزمة المالية العالمية عام 1994 بانخفاض شديد قدره (-4,66%)
(8,60%)، وتأثر الأداء الاقتصادي سلباً بالأزميتين الماليتين عامي 1997- 1998 (-)
(3,36%) 1999، ومع إجراء الإصلاحات الاقتصادية في بداية الألفية الثالثة ارتفع معدل البطالة فبلغ
(10,60%) 2005 (8,40%)، ومع دخول الأزمة المالية العالمية 2007
(11,00%) 2008 (0,65%)
(9,15%) 2010، ومن هذا نستدل أن متغير معدل ا
كمؤشر للالتزامات المالية أثرت بالأداء الاقتصادي، فضلا عن تأثير المتغيرات الداخلية والإقليمية.
أما متغير معدل الدوران السنوي للأسهم بلغ (10,15%) (2,44-) 1980
وبدأ بالارتفاع بالتزامن مع بدء حرب الخليج الأولى ولم يتأثر بأزمة الديون البنكية العالمية فبلغ

1987 1985 1982 بالمقارنة بأداء اقتصادي قدره (3,56%) والأزمات المالية المتعاقبة عامي 1987 1985 (13,44%)
 (9,48% 4,34%) (18,10% 16,77%)
 1993 - 1991 (7,65% 0,72%) (98,00% 49,25%)
 التوالي، وعليه كان تأثير الأداء الاقتصادي بحرب الخليج الأولى والثانية أكثر من تأثيره بالأزمات المالية العالمية، في
 حين انخفض معدل دوران الأسهم إلى (73,40%) (- 4,66%)
 لية عام 1994، وواصل المتغير ارتفاعه وصولاً إلى (144,52%) 1998 1999
 (%111,06) (- 3,36%) جراء تأثر الاقتصاد التركي بالأزميتين الماليتين
 العالميتين عامي 1997 - 1998 ، وتأثر الاقتصاد التركي بالأزمة المالية التي عص
 2 001 بلغ المتغير (133,44%) بعد ارتفاع قدره (196,52%) 2000 وأداء اقتصادي منخفض قدره (-69%)
 ومرة العالم في أزمة مالية كبيرة عام 2007، إذ اشر المتغير انخفاضاً قدره (118,52%) 2008
 (%0,65) (%9,15) 2010.
 أما حال متغير سعر الفائدة على الودائع حاله حال بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تشير إلى أن
 الأزمات المالية العالمية في فترة الثمانيات لم يكن لها الأثر الكبير على الأداء الاقتصادي بقدر التأثير بحرب الخليج
 الأولى، فبلغ متغير سعر الفائدة (8,00%) 1980 (-2,44%)، واستمر المتغير
 1991 والأزمه العالمية
 (%0,72 - 4,66%) 1994
 الأزميتين تم رفع المتغير من (62,66% 87,79%) على التوالي ، وعلى تلك الشاكلة تم معالجة الأزميتين
 الماليتين عامي 1997 - 1998 (80,10% 79,49%)
 (2,30% - 3,36%) 1999 1998
 (%47,15) 2000 جراء البدء بإصلاحات اقتصادية، ومع مرور
 (% 74,69) الأزمة المالية عام 2001
 (- 5,69%) واخذ الأداء الاقتصادي يرتفع جراء الإصلاحات الاقتصادية فنلاحظ
 أن المتغير بدأ يأخذ استقراراً في السنوات اللاحقة حتى مرور بالأزمة المالية العالمية عام 2007
 (%0,65 - 4,82%) 2008 - 2009 ، لكنه تجاوز الأزمة بنجاح وعاود الارتفاع ليصل
 (%9,15) 2010 .

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وهي كما يلي:

- 1- أن الأزمات المالية العالمية فترة ثمانينات القرن الماضي لم يكن لها تأثير يذكر في الأداء الاقتصادي لتركيا، بقدر التأثير الايجابي لحرب الخليج الأولى في الأداء الاقتصادي.
- 2- أما فترة التسعينات وبعد الألفية الثانية فكان التأثير في الأداء الاقتصادي محصوراً في الأزمات المالية العالمية، فضلاً عن المؤثرات الداخلية والإقليمية.

ثانياً: الم :

- 1- تركيز القروض والائتمان وتوجيهها نحو القطاع الاقتصادي الحقيقي في تركيا.
- 2- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي التركي فيما يتعلق بالمتغيرات الكلية وأهمها معدلات التضخم ،
- 3- تقوية مبادئ الشفافية والمسؤولية بما يضمن الإف
- والشركات التركية، لتفادي المخاطر المفرط التي ثبتت مواجهتها قبي الأزمات المالية العالمية.
- 4- تحسين الإطار القانوني والتنظيمي ووضع قواعد جديدة عالمية تحكم التبادل في الأسواق العالمية، ووضع

- المصادر العربية

أولاً. المجالات العلمية

- 1- ج اجيستن وآخرون، الأزمة المالية ، مجلة التمويل والتنمية، العدد سبتمبر 2004.
- 2- جميل هيل عجمي، 2003، الأزمات مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، كلية الإدارة والعلوم الإدارية، المجلد 19

ثانياً. الكتب والمراجع

- 1- 1991، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر ،عمان.
- 2- النجار إبراهيم عبد العزيز، 2000الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 3- بطرس سليم، 2009، إستراتيجية إ
- 4- سليم محمد السيد، 1998، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- 5- 2005 -المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 6- عبد العظيم احمد جمال، 2008، الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا - دراسة حالة دولة ماليزيا، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية.
- 7- 2011، الأزمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة، مركز دار الدكتور للطباعة والتنفيذ الالكترونية، بغداد.
- 8- 2008 الجة الأزمات المالية، دار النهضة، سوريا.

ثالثاً. مواقع الانترنت العلمية

- 1- 2003 www.marefa.org

المصادر الأجنبية.

A. Official Publications

1. World Development Indictors (1960-2007), World Bank, New York.

B. Internet Wep

1. Le groups wikipedia 2009 crise financiere (online) dans: the free encylopedia sur, www.wikipedia.org